

يشرح الخبير الاقتصادي الإسرائيلي شير هيفر، الذي يدرس الجوانب الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، كيف أن تعبئة الحرب على غزة دعمت اقتصادا "زومبيا" يبدو أنه يعمل، ولكنه يفتقر إلى أي آفاق مستقبلية.

أجرى الكاتب بـ"موقع +972" الإسرائيلي أموس بريسون مقابلة مطولة مع شيفر، الذي يشغل منصب مدير "تحالف العدالة بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، تناولت عديدا من جوانب الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي ما يلي عرض لأهم ما قاله شيفر عن تردّي الوضع الاقتصادي في إسرائيل:

تسببت الحرب على غزة في صدمات اقتصادية وأزمات مرتبطة بها، فقد هُجر جرائها عشرات الآلاف من الأسر من المناطق الحدودية مع غزة ولبنان، وأصابت الصواريخ والقذائف المباشرة تلك المناطق بأضرار، مما أثر على الإنتاجية.

تم تجنيد نحو 300 ألف جندي احتياط لفترات طويلة، مما أدى إلى نقص كبير في القوى العاملة، وفقدت عديدا من أيام التدريب التي كانت مستثمرة في هؤلاء العمال.

الطبقة المتوسطة المتعلمة في إسرائيل بدأت تفكر في الهجرة، وقد هاجرت بالفعل عديد من الأسر والمواهب المتعلمة لاستحالة تربية أطفالهم هناك.

من مظاهر ومؤشرات الأزمة الاقتصادية في إسرائيل أن كثيرا من المواطنين نقلوا مدخراتهم إلى الخارج، خوفا من التضخم وانخفاض قيمة العملة، وانخفاض تصنيف الائتمان الإسرائيلي وزيادة مخاطر الاستثمار.

تم تحويل الإيرادات لتمويل الحرب، الأمر الذي أدى إلى تدهور جودة الخدمات العامة والتعليم العالي، واقتربت إسرائيل من الوقوع في فخ الديون.

أصبحت سمعة إسرائيل دوليا سامة، وتواجه مستوى غير مسبوق من المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.

الاقتصاد الزومبي: وصف شيفر الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد الزومبي، قائلا إنه وصفه بذلك، لأنه اقتصاد يتحرك، ولكنه غير واعٍ بحالة أزمته الخاصة أو نهايته الوشيكة.

الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتمادا كبيرا على الإنفاق العسكري الضخم والائتمان الأجنبي بدون خطة مستدامة للمستقبل.

مررت الحكومة ميزانية لا تعكس الواقع الفعلي للنفقات، مما أدى إلى انفلات الديون عن السيطرة.

الصفقات الكبيرة في قطاع التكنولوجيا تعطي انطباعا زائفا بقوة الاقتصاد، لكن ما يحدث هو أن العاملين في قطاع التكنولوجيا يمتلكون أسهما ويبيعونها لشركات أجنبية وينقلون الأموال إلى الخارج. الابتكارات التكنولوجية والاستثمارات في هذا القطاع تتراجع تراجعا كبيرا.

كيف رد شيفر على ازدهار سوق الأسهم واستقرار الشيك؟

وفي تفسيره لازدهار سوق الأسهم واستقرار سعر الشيك، قال شيفر إن زيادة رواتب جنود الاحتياط كان لها تأثير كبير على سوق الأسهم واستقرار الشيك. فهؤلاء الجنود يستثمرون أموالهم في الأسهم لعدم قدرتهم على إنفاقها في غزة. فهم يحاولون حماية مدخراتهم بالاستثمار في سوق الأسهم المتصاعد، مما يساهم في الفقاعة الاقتصادية.

كان البنك المركزي الإسرائيلي يدير الأزمة ببيع كميات كبيرة من الدولارات لإعطاء انطباع بأن كل شيء تحت السيطرة، لكنه لا يعدو كونه تلاعبا في السوق.

تدهور الوضع المعيشي وازدياد معدل الفقر أثرت تكلفة الحرب تأثيرا كبيرا على غالبية الأسر، مما ساهم في ازدياد ديونها، وإن تقرير "لات" -وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية تصدر تقريرا سنويا يتناول مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي والتفاوت الاجتماعي وغيرها من القضايا التي تواجه الفئات الهشة في إسرائيل- أشار إلى أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ارتفعت بنسبة كبيرة، وأصبحت كثير من الأسر الإسرائيلية تعيش في ضيق والديون تتزايد عليها خلال الحرب.

عندما تعلن وزارة المالية عن التكاليف الحقيقية للحرب مقارنة بالتزامها في ميزانية 2025، من المتوقع أن يدفع ذلك بالمستثمرين والمؤسسات الدولية إلى فقدان الثقة.